الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع 2025 السنة السابعة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Fourth issue 2025 Seventeenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	—
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	—
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	—
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	—
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	—

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
1	أ.د هادي حسين الكعبي نمير حساب نور	أحكام فاعلية الغلط الشائع في الأوضاع الظاهرة (دراسة مقارنة)	37 – 1
2	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	الركن الخاص لجريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	60 – 38
3	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	مفهوم جريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	92 – 61
4	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	مفهوم جريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	118 – 93
5	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	الاركان الخاصة لجريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	142 – 119
6	أ.د فراس كريم شيعان نور شكر محمود	شروط صحة تحديد النظام الاجرائي في التحكيم الدولي وآلياته (دراسة مقارنة)	183 – 143
7	أ.د صادق محمد علي دلال علي خضير	ماهية النفاذ الالكتروني للقرار الإداري (دراسة مقارنة)	211 – 184
8	أ.د محمد اسماعيل ابراهيم سجى مهدي حبيب	مفهوم جريمة استيراد أو تصدير المصادر الوراثية الحيوانية بدون ترخيص	235 – 212
9	أ.د اسماعيل نعمة عبود سارة فخري مهدي	جريمة تهريب الاموال الخاصة خارج العراق لغرض الاستثمار	264 – 236
10	أ.د منى عبد العالي موسى طه ياسين ابو الزين	الاثار الجزائية لجريمة الاستقطاب الحزبي داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (دراسة مقارنة مع التشريع الاردني)	292 – 265
11	أ.م. د ليلى حنتوش ناجي	الاعتبارات العملية وأثرها على قرارات القضاء الدستوري (دراسة دستورية تحليله مقارنة)	355 – 293
12	أ.م. د عمار غالي عبد الكاظم	المسئولية الجزائية عن الجرائم الماسة بالمصادر الوراثية الحيوانية (دراسة مقارنة)	424 – 356
13	أ.م. د عبد الحسين عبد نور هادي جواد كاظم دحام	الطبيعة القانونية لقرارات تعويض المتضررين جرّاء العمليات الحربية والإرهابية وذاتيتها- دراسة مقارنة	451 – 425
14	م.د هند فائز احمد	الهوية القانونية الرقمية وتأثيرها على التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود	474 – 452
15	م.د حسن ضعيف حمود	احكام الحضانة حسب مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري (دراسة مقارنة بالفقه الامامي)	494 – 475
16	م.د مشتاق طالب ناصر م.م محمد رضا حسين	المسؤولية الجزائية الناشئة عن خطر الذكاء الاصطناعي	520 – 495
17	م.د مصطفى علي حمزة	آليات مكافحة الجريمة المنظمة	542 – 521

أعداد :

صبا مظهر السلامي حنين مدين الهيتي

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
18	م.د سجاد ثامر كاظم	جريمة الشذوذ الجنسيّ المثليّ (دراسة مقارنة)	576 – 543
19	م.د طيبة أحمد علي	التنظيم القانوني للترخيص الممنوح لشركة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	602 – 577
20	م.د محمد سلمان شكير	نطاق الاثار القانونية الناشئة عن الرهن التأميني بين المتعاقدين (دراسة مقارنة)	639 – 603
21	م.م وفاء عباس ياسر	الدبلوماسية الاقتصادية والأزمات الدولية: نماذج مختارة	661 – 640
22	م.م محمد عباس كتاب	المسؤولية الفعلية للناقل البحري وفقاً لاتفاقية روتردام	683 – 662
23	م.م سماره عوده متعب	النطاق الشخصي لعقد الاستشفاء الطبي دراسة مقارنة	702 – 684
24	م.م تمارة غازي محيي	الحقوق السياسية بين التنظيم الدستوري والتقييد القانوني (الترشيح ، الانتخاب انموذجا) دراسة مقارنة	726 – 703
25	م.م ايمن خليل شوكان	التنظيم التشريعي لموانع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية	755 – 727
26	أ.م.د معتز محمود حمزة	الضمانات القانونية للمتعاقد الضعيف في العقود المدنية (دراسة مقارنة)	776 – 756
27	أ.م.د ميثم محمد عبد النعماني	جريمة تجنيد الاطفال في التنظيمات الارهابية	803 – 777
28	أ.م.د نصيف جاسم محمد	القانون الواجب التطبيق لحماية الحق الفكري في ظل استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي	830 – 804
29	أ.م.د عبد الجليل اسماعيل حسن	أثر الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة في ظل القانون الدولي	855 – 831
30	أ.م.د هناء اسماعيل ابراهيم	المسؤولية الجنائية للمسؤول الإداري عن الفساد	899 – 856
31	أ.م.د رشا عبد الرزاق جاسم م. باسم جاسم يحيى	خُصوصِيَّةُ الدعوى الإداريَّة (دراسةٌ مقارنة)	934 – 900
32	م.د امال محمد وحيد	الحقوق الدستورية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي	975 – 935
33	م.د زينب محمد مهدي	الحماية الجنائية للتعددية الدينية (تجريم تكفير الغير انموذجا)	1010 – 976
34	م. د. علي صبحي عمران	قيود التنظيم الدستوري والمؤسساتي الداخلي للوحدات الفيدرالية "دراسة مقارنة"	1030 – 1011
35	م.م مصطفى عقيل حميد	معايير التكييف القانوني السليم لجريمتي التعاطي والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية	1067 – 1031
36	م.م رنا هادي عبد الحسين	الخطأ المفترض في المسؤولية التقصيرية بين القضاء والفقه (دراسة تحليله مقارنة)	1090 – 1068
37	حسن زاهد عيسى أ.د اسماعيل نعمة عبود	جريمة تشييد أو إشغال المنشآت خلافا لمستلزمات وشروط السلامة في التشريع العراقي	1116 – 1091

أعداد :

صبا مظهر السلامي　　حنين مدين الهيتي

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

السنة السابعة عشر

2025

البريد الالكتروني

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

الهوية القانونية الرقمية وتأثيرها على التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود

م.د. هند فائز احمد الحسون
جامعة بابل / كلية القانون
law.hind.ahmed2@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 2025/9/15 **تاريخ قبول النشر:2025/9/22** **تاريخ النشر:2025/12/24**

الخلاصة:

تُعد الهوية القانونية الرقمية أحد أهم أدوات الاقتصاد الرقمي الحديث، لما توفره من آليات دقيقة للتحقق من الشخصية وضمان موثوقية التعاملات. فقد أقرّ الاتحاد الأوروبي من خلال لائحة (eIDAS) نظاماً قانونياً موحّداً يعزز الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية ويضمن حماية المعاملات الإلكترونية عبر الدول الأعضاء، مما أسهم في ترسيخ بيئة قانونية داعمة للتجارة الرقمية. أما في العراق، فما زال الإطار التشريعي غير متكامل، إذ يقتصر على بعض الأحكام العامة الواردة في قانون المعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، دون أن يواكب المتطلبات الدولية في مجال الهوية الرقمية في المقابل، وضعت الأمم المتحدة عبر لجنة (UNCITRAL) معايير دولية تهدف إلى توحيد القواعد المتعلقة بحماية البيانات والاعتراف بالهويات الرقمية في العقود والمعاملات العابرة للحدود. وعليه، فإن تطوير التشريع العراقي بما يتماشى مع هذه المعايير، يمثل شرطاً لتعزيز اندماجه في الاقتصاد الرقمي العالمي وضمان استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الرقمية، التحقق الرقمي، الاقتصاد الرقمي العالمي، الثقة الرقمية، الامتثال التنظيمي عبر الحدود

Digital legal identity and its impact on cross-border economic exchanges

Hind Faez Ahmed Al- Hasoon
University of Babylon - College of Law

Abstract:

Digital legal identity is one of the most important tools of the modern digital economy, providing precise mechanisms for identity verification and ensuring the reliability of transactions. Through the eIDAS regulation, the European Union has established a unified legal system that promotes mutual recognition of digital identities and ensures the protection of electronic transactions across member states. This has contributed to establishing a legal environment that supports digital commerce. In Iraq, however, the legislative framework remains incomplete, limited to a few general provisions contained in Electronic Transactions Law No. 78 of 2012, which fails to keep pace with international requirements in the field of digital identity. In contrast, The United Nations, through UNCITRAL, has developed international standards aimed at unifying rules related to data protection and the recognition of digital identities in cross-border contracts and transactions. Therefore, developing Iraqi legislation in line with these standards is a prerequisite for enhancing its integration into the global digital economy and ensuring the attraction of foreign investment.

Keywords: digital identity, digital verification, global digital economy, digital trust, cross-border regulatory compliance

المقدمة

أولًا: موضوع البحث

في ظل التحول الرقمي العميق الذي يشهده العالم، لم تعد الهويات القانونية حكرًا على الوثائق الورقية أو الإجراءات التقليدية، بل أصبحت الهويات الرقمية وسيلة رئيسية لإثبات الشخصية وإتمام المعاملات، لاسيما على المستوى الدولي. وقد برزت الهوية القانونية الرقمية كأداة قانونية وتقنية تتيح التحقق من هوية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في البيئة الرقمية، وتمثل بذلك حجر الزاوية في تمكين المعاملات الاقتصادية العابرة للحدود، كالعقود الإلكترونية، والخدمات المصرفية الدولية، وسلاسل التوريد الرقمية.

غير أن هذا التطور يثير تحديات قانونية جدية تتعلق بالاعتراف المتبادل، والسيادة الرقمية، وحماية البيانات، مما يستوجب بحثًا معمقًا لفهم الأطر القانونية التي تنظم الهوية الرقمية وتأثيرها الفعلي على التجارة العابرة للحدود.

ثانيًا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حديثًا وحيويًا يتقاطع فيه القانون بالتكنولوجيا، ويطرح إشكاليات معاصرة على صعيد القانون الدولي الخاص، والتشريعات الوطنية، والتنظيمات الإقليمية. كما أن فهم العلاقة بين الهوية القانونية الرقمية والتبادلات الاقتصادية العابرة للحدود بات أمرًا ملحًا في عصر التجارة الإلكترونية، والتعاملات عبر المنصات الرقمية، والاعتماد المتزايد على العقود الذكية والخدمات المالية الإلكترونية.

ويكتسب الموضوع أهمية مضاعفة في ضوء سعي الدول والجهات الفاعلة إلى تطوير آليات تحقق وهوية رقمية معترف بها دوليًا، تُسهم في تقليص العقبات الإجرائية، وزيادة كفاءة الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود.

ثالثًا: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمات المتعلقة بالهوية الرقمية في عدد من الأنظمة القانونية (مثل تنظيم eIDAS في الاتحاد الأوروبي، وبعض التجارب العربية والدولية)، ومقارنتها لرصد أوجه التشابه والاختلاف والتحديات المشتركة. كما سيتم توظيف المنهج الاستقرائي لاستنتاج الآثار الاقتصادية والقانونية المترتبة على استخدام الهوية الرقمية في المعاملات العابرة للحدود، بالإضافة إلى المنهج النقدي لمناقشة الإشكاليات القانونية المرتبطة بهذا الاستخدام واقتراح حلول لها.

رابعًا: الأسباب القانونية لاختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الأسباب القانونية والعلمية، من أبرزها:

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

1. غياب إطار قانوني موحد دوليًا ينظم الهوية الرقمية ويضمن الاعتراف المتبادل بها بين الدول.
2. تعدد الإشكاليات القانونية المرتبطة باستخدام الهوية الرقمية في السياقات العابرة للحدود، مثل مشكلات الاختصاص القضائي، وأمن البيانات، وحجية وسائل الإثبات الرقمية.
3. تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية الدولية، والحاجة إلى تطوير آليات قانونية تواكب هذا التغير وتوفّر الثقة اللازمة بين المتعاملين.
4. نقص الدراسات القانونية باللغة العربية التي تتناول هذا الموضوع بعمق علمي وتحليلي، مما يستوجب المساهمة في سد هذه الفجوة البحثية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتنظيمي للهوية القانونية الرقمية

ان التطور التكنولوجي الهائل، والتوسع في استخدام الخدمات الرقمية، أدى إلى بروز الحاجة لوسيلة موثوقة وفعالة لإثبات الهوية في الفضاء الإلكتروني، لا سيما في ظل تزايد المعاملات ذات الطبيعة العابرة للحدود. فلهوية القانونية الرقمية جاءت لتسد هذه الفجوة، باعتبارها منظومة متكاملة تجمع بين الجوانب التقنية والقانونية لتحديد هوية الأفراد والكيانات في البيئة الرقمية، بطريقة تضمن الموثوقية والأمن، والحجية القانونية.

وهذا التطور كانت نتيجته طرح تساؤلات محورية حول ماهية الهوية القانونية الرقمية، والأساس القانوني الذي تستند إليه، بالإضافة إلى ضرورة فهم كيفية تعامل الأنظمة القانونية المختلفة مع هذا المفهوم، من حيث الاعتراف به، وتنظيمه، وضبط استخدامه في السياقات المحلية والدولية.

ولتحقيق هذا الغرض، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، يعالج الأول الإطار المفاهيمي والأسس القانونية للهوية الرقمية، فيما يتناول الثاني التنظيم القانوني لها في بعض التجارب المقارنة، بهدف الوقوف على النماذج المختلفة ومحاولة استنباط اتجاهات مشتركة أو تباينات جوهرية

المطلب الأول

مفهوم الهوية القانونية الرقمية واسسها القانونية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي، بات من الضروري إعادة النظر في المفاهيم القانونية التقليدية وتكييفها مع التطورات التقنية، لا سيما فيما يتعلق بالهوية القانونية للأفراد والمؤسسات. فقد فرضت الثورة الرقمية نمطاً جديداً للتفاعل والتعامل على مستوى الأفراد والدول، مما أدى إلى نشوء مفهوم جديد يعرف بـ"الهوية الرقمية"، التي

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

أصبحت أداة أساسية لإثبات الشخصية في الفضاء السيبراني، وممارسة الحقوق وأداء الالتزامات القانونية على الشبكات الإلكترونية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تحديد ماهية الهوية القانونية الرقمية، وبيان أسسها الفنية والقانونية، ومقارنتها بالهوية القانونية التقليدية التي طالما اعتمد عليها النظام القانوني.

الفرع الأول

تعريف الهوية الرقمية ومكوناتها الفنية والقانونية

شهد العالم تحولات كبرى نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع الذي طال مختلف مجالات الحياة اليومية، وكان من أبرز هذه التحولات تبني مفهوم الهوية الرقمية بوصفها الوسيلة الأساسية التي تتيح التعريف بالأفراد والكيانات القانونية في الفضاء الإلكتروني وقد باتت الهوية الرقمية عنصرًا مركزيًا في تقديم الخدمات الحكومية والتجارية والطبية والمالية، مما استدعى تدخل التشريعات الوطنية لتنظيم استخدامها وضمان موثوقيتها وحماية الحقوق المرتبطة بها وفي العراق بدأت ملامح التنظيم القانوني للهوية الرقمية من خلال إصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 والذي يُعد الإطار التشريعي الأساسي الذي يعالج بعض الجوانب المرتبطة بالهوية الرقمية إلا أن هذا القانون ورغم أهميته لا يغطي كافة الأبعاد القانونية والفنية للهوية الرقمية كما هو الحال في بعض التشريعات المقارنة [1:ص18].

وبالرجوع الى القانون العراقي من خلال مواد القانون رقم 78 لسنة 2012 أن الهوية الرقمية ترتبط بالتوقيع الإلكتروني والشهادة الرقمية الصادرة من جهة تصديق معتمدة وهو ما يُعطي شرعية قانونية للتعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني متى ما كانت تلك الهوية مستندة إلى شهادة رقمية معتمدة من جهة مرخصة لكن القانون لم يضع تعريفًا شاملًا للهوية الرقمية كما لم يُنظم تفاصيل حماية البيانات الشخصية التي تُشكل جوهر الهوية الرقمية ولم يحدد بدقة آليات المصادقة المتعددة أو التحقق البيومتري ما جعل التطبيق الفعلي محدودًا في البيئة العراقية فضلًا عن غياب جهة مركزية تنظم وتراقب إدارة الهوية الرقمية على المستوى الوطني

وعند مقارنة الإطار القانوني العراقي بالتشريعات في بعض الدول المتقدمة مثل إستونيا التي تُعد رائدة عالميًا في مجال الهوية الرقمية نجد أن القانون الإستوني قد أنشأ نظامًا متكاملًا يُمكّن كل مواطن ومقيم من الحصول على هوية رقمية معترف بها رسميًا تُستخدم في جميع المعاملات الحكومية والطبية والمالية والتجارية ويتم إصدار تلك الهوية من خلال نظام وطني موحد يشرف عليه مركز حكومي مختص ويعتمد على تقنيات متقدمة للمصادقة والتحقق كما يتضمن القانون الإستوني أحكامًا واضحة لحماية البيانات الشخصية وفرض التزامات صارمة على الجهات التي تتعامل مع هذه البيانات وهو ما يعزز الثقة بين المستخدم والدولة

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أطلقت الحكومة مشروع الهوية الرقمية الموحدة الذي يُعرف بـ UAE PASS والذي يُتيح للأفراد الوصول الآمن إلى أكثر من خمسة آلاف خدمة حكومية وخاصة ويعتمد القانون الإماراتي على تنظيم مشدد لحماية خصوصية البيانات الشخصية من خلال قانون حماية البيانات الشخصية لسنة 2021 إضافة إلى وجود بنية قانونية قوية تُنظم التوقيع الإلكتروني والمصادقة الرقمية وجهة مركزية تُشرف على إدارة الهوية الرقمية ومزودي الخدمة [2].

وفي فرنسا تنظم الهوية الرقمية ضمن قانون الخدمات الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتُشرف على النظام هيئة عامة للثقة الرقمية وقد اشترط القانون الفرنسي عدة مستويات من التوثيق حسب طبيعة الخدمة وتقييم درجة المخاطر كما وضع آليات لحماية الخصوصية من خلال الامتثال للائحة حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي GDPR [3].

من خلال هذه المقارنة يظهر أن التشريعات المتقدمة قد تجاوزت مرحلة الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية لتُنشئ أنظمة متكاملة للإدارة والمراقبة والحماية بينما لا يزال العراق في مرحلة أولية تقتصر على الاعتراف الجزئي ببعض مكونات الهوية الرقمية دون وجود منظومة وطنية متكاملة أو تشريع خاص يُعالج الخصوصية والبيانات الشخصية أو يُنظم صلاحيات الجهات المصدِّقة وهو ما يستدعي تعديل وتطوير قانون التوقيع الإلكتروني الحالي واستحداث قانون شامل لحماية البيانات وتأسيس هيئة مستقلة تُشرف على منظومة الهوية الرقمية الوطنية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ويضمن موثوقية التعاملات الإلكترونية ويُعزز التحول الرقمي في العراق [4:ص112].

الفرع الثاني

التمييز بين الهوية الرقيمة والهوية القانونية التقليدية

تُشكّل الهوية القانونية أحد الركائز الأساسية في تنظيم العلاقات المدنية والتجارية، إذ تمكّن من إثبات شخصية الفرد أو الكيان القانوني وضمان حقوقه وواجباته، وللهوية القانونية شكلان رئيسيان هما الهوية القانونية التقليدية والهوية القانونية الرقمية. تعود الهوية القانونية التقليدية إلى الوثائق الثبوتية الصادرة عن الدولة مثل بطاقة الأحوال المدنية وجواز السفر وشهادات الميلاد والوثائق الرسمية التي تحمل توقيعاً أو ختمًا معترفًا به قانونياً، وهي تستند إلى وجود هوية مادية وشخصية مرتبطة بالفرد أو الجهة، وتُستخدم في كافة المعاملات القانونية والتعاقدية الرسمية، كما أن إثباتها يتم عبر الرجوع إلى الوثائق الأصلية التي تحمل توقيع الجهات الرسمية أو المصادقة القانونية، ما يمنحها ثقة قانونية وشرعية متعارف عليها. وعلى النقيض من ذلك، تبرز الهوية القانونية الرقمية كنسخة إلكترونية متطورة من الهوية التقليدية، وهي مجموعة من البيانات الإلكترونية التي تُخزن وتُدار عبر أنظمة معلوماتية متقدمة تستخدم تقنيات المصادقة والتشفير لضمان صحة الشخصية القانونية والتأكد من هوية صاحبها.

وتكتسب الهوية الرقمية أهميتها من خلال تمكين المعاملات الإلكترونية وتسهيل الخدمات الحكومية والخاصة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة للتحقق من هوية الأطراف المعنية دون الحاجة للحضور الشخصي. في القانون العراقي، تم الاعتراف بالهوية الرقمية بشكل غير مباشر من خلال قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 الذي وضع قواعد للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني باعتباره أحد الأدوات التي تُمكّن من إثبات الهوية القانونية الرقمية، حيث ينص القانون على ضرورة أن تصدر الشهادات الرقمية عن جهات مصدِّقة معتمدة تعطي الشرعية القانونية لهذه الهوية، غير أن القانون لا يتناول بعمق مفهوم الهوية الرقمية أو إجراءات حماية البيانات الشخصية، ما يمثل فجوة قانونية تؤثر على مدى فعالية الاعتراف بهذه الهوية في العراق.

وعلى الصعيد المقارن، تتبنى دول متقدمة مثل إستونيا إطاراً متكاملاً للهوية الرقمية، حيث تُصدر الدولة بطاقة هوية رقمية تُستخدم بشكل رسمي وموحد في كافة المعاملات الحكومية والتجارية ويتم الاعتراف بها قانونياً كبديل كامل للهوية التقليدية، ويقوم التشريع الإستوني على حماية صارمة للبيانات الشخصية وتفعيل آليات للتحقق من الهوية الرقمية عبر وسائل متعددة تشمل القياسات الحيوية والتوثيق البيومتري، وهو ما يرسخ مكانة الهوية الرقمية ويجعلها متساوية قانونياً مع الهوية التقليدية. في المقابل، تعتمد فرنسا على التشريعات الأوروبية وخاصة لائحة حماية البيانات العامة GDPR التي تضع شروطاً دقيقة لحماية البيانات الشخصية واستخدام الهوية الرقمية، كما تنظم الهوية الرقمية ضمن إطار قانوني صارم يعزز من مصداقية الوثائق الإلكترونية ويجعلها قابلة للاستخدام في المحاكم والمعاملات الرسمية على قدم المساواة مع الوثائق التقليدية.

ومن خلال المقارنة بين النظام العراقي والأنظمة العالمية، يتضح لنا أن الهوية القانونية التقليدية ما زالت هي المرجع الأساسي في العراق، بينما تسعى التشريعات الحديثة في دول مثل إستونيا وفرنسا والإمارات إلى تعزيز الدور القانوني للهوية الرقمية وتحويلها إلى هوية قانونية معترف بها رسمياً كبديل أو مكمل للهوية التقليدية، مع توفير حماية قانونية فعالة للبيانات والخصوصية. لذلك، يبقى التحدي القانوني في العراق هو تطوير التشريعات بما يُلبي متطلبات العصر الرقمي، من خلال إصدار قوانين شاملة تحمي الهوية الرقمية وتضع آليات واضحة للمصادقة الإلكترونية وإدارة البيانات الشخصية وتؤسس لهيئة مركزية تشرف على الهوية الرقمية الوطنية بما يضمن الاعتراف القانوني الكامل والمساواة بينها وبين الهوية التقليدية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

المطلب الثاني

التنظيم القانوني للهوية الرقيمة في الأنظمة المقارنة

ان التوسع المتسارع في استخدام التكنولوجيا الرقمية وتنامي الاعتماد على الخدمات الإلكترونية، أصبح التنظيم القانوني للهوية الرقمية ضرورة حتمية لضمان حقوق الأفراد والمؤسسات وحماية بياناتهم الشخصية وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية. ولهذا السبب، شهدت الأنظمة القانونية حول العالم تطورات ملحوظة في هذا المجال، تختلف من منطقة إلى أخرى وفقاً للاحتياجات التشريعية والثقافية والتقنية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب التنظيم القانوني للهوية الرقمية في الأنظمة المقارنة من خلال فرعين رئيسيين: الأول يركز على التشريع الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متقدماً في وضع الأطر القانونية المنظمة للهوية الرقمية وحماية البيانات الشخصية، والثاني يستعرض التوجهات العربية والأوروبية في التنظيم الرقمي، مع إبراز الفروقات والاتجاهات المشتركة التي تعكس خصوصية كل منطقة ورؤيتها للتحديات الرقمية

الفرع الأول

التشريع الأوربي (تنظيم eIDAS كنموذج)

يشكل تنظيم الهوية الرقمية أحد الركائز الأساسية في بناء البنية التحتية الرقمية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تبنّى الاتحاد تشريعًا متطورًا يهدف إلى تعزيز الثقة والأمان في المعاملات الإلكترونية عبر الحدود، وذلك من خلال تنظيم الهوية الرقمية والمصادقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، ويعد تنظيم eIDAS (Electronic Identification, Authentication and trust Services Regulation) الذي دخل حيز التنفيذ عام 2016، النموذج القانوني الرائد الذي ينظم هذه المجالات ويضع إطارًا موحدًا لاعتراف متبادل بالتعرف الإلكتروني والتوقيعات الرقمية بين الدول الأعضاء [5].

يرمي تنظيم eIDAS إلى خلق سوق رقمي موحد يسمح للأفراد والشركات باستخدام هوياتهم الرقمية المعترف بها رسميًا في دولة عضو للاتحاد الأوروبي في جميع الدول الأخرى، مما يُسهّل الوصول إلى الخدمات الرقمية الحكومية والخاصة عبر الحدود ويعزز التكامل الرقمي بين الدول، ويقوم التنظيم على عدة مبادئ أساسية أبرزها ضمان موثوقية العمليات الإلكترونية، وحماية خصوصية المستخدم، وتوفير مستويات متدرجة من التحقق من الهوية تتناسب مع طبيعة الخدمات المقدمة [6].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

ينص التنظيم على اعتماد هوية إلكترونية موثوقة تُصدرها الجهات المعتمدة من قبل الحكومات الوطنية، بحيث تُعتبر هذه الهوية قانونية ومعترفًا بها في جميع الدول الأعضاء، ويشمل التنظيم كذلك الخدمات الثقة مثل التوقيعات الرقمية والشهادات الإلكترونية والختم الإلكتروني، والتي تُستخدم لضمان سلامة الوثائق والمعاملات الرقمية، وبالتالي تقليل مخاطر التزوير والاحتيال. ويحتوي التنظيم على آليات تقنية وقانونية لضمان الحماية القانونية للمعاملات الإلكترونية [7]، بما في ذلك تحديد مسؤوليات مزودي خدمات الثقة وآليات الرقابة والتدقيق، ما يرفع من مستوى الأمان والثقة لدى المستخدمين [8].

كما أن eIDAS يفرض التزامًا صارمًا بمبادئ حماية البيانات الشخصية وفقًا للمعايير الأوروبية، حيث ينسجم التنظيم مع اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR، مما يضمن أن البيانات الشخصية المستخدمة في عمليات التعرف الإلكتروني تُعالج بشفافية ومسؤولية، ويُعزز هذا التوافق التكامل القانوني ويضمن حقوق المستخدمين في الخصوصية والسرية [9].

إن تنظيم eIDAS يُعتبر نموذجًا متقدمًا عالميًا في مجال الهوية الرقمية، حيث ساعد على إزالة الحواجز القانونية والتقنية أمام المعاملات الإلكترونية العابرة للحدود داخل الاتحاد الأوروبي، وأتاح إمكانية تطوير خدمات رقمية متطورة تعتمد على هوية رقمية موحدة وآمنة، وهو ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد الرقمي الأوروبي وعلى ثقة المواطنين في الخدمات الرقمية، ويشكل مصدر إلهام للعديد من الدول حول العالم التي تسعى لتطوير أطر تشريعية مماثلة تحقق توازنًا بين الابتكار وحماية الحقوق [10].

الفرع الثاني

التوجهات العربية والدولية في تنظيم الهوية الرقمية

مع التطورات التقنية المتسارعة وازدياد الاعتماد على الخدمات الرقمية، أصبح تنظيم الهوية الرقمية مسألة حيوية تتطلب أُطرًا قانونية واضحة لضمان حماية الحقوق وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية. وقد اختلفت التوجهات التشريعية والتنظيمية بين الدول العربية والدول الدولية بناءً على البيئة القانونية والتقنية لكل منطقة، إلا أن هناك توجهًا عالميًا متزايدًا نحو تبني تشريعات شاملة تنظم الهوية الرقمية بما يتماشى مع التطور الرقمي والتحديات المصاحبة [11].

فعلى الصعيد الدولي، تُعد التجربة الأوروبية نموذجًا رائدًا في تنظيم الهوية الرقمية، لا سيما من خلال تنظيم eIDAS الذي يوفر إطارًا موحدًا ومعترفًا به على مستوى الاتحاد الأوروبي، معزّزًا بحماية البيانات الشخصية وفق اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR، وهو ما يعكس توازناً بين تسهيل المعاملات الرقمية وحماية الحقوق. إلى جانب

أوروبا، اتجهت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة إلى تطوير أطر قانونية وتنظيمية متقدمة تهدف إلى توفير هوية رقمية آمنة وموثوقة مع التركيز على الحوكمة الرقمية وحماية الخصوصية، مما يُسهم في بناء بيئة رقمية متطورة تسهل تقديم الخدمات الحكومية والخاصة [12].

ورغم التفاوت في مراحل التحول الرقمي بين الدول العربية بدأت عدة دول مثل الإمارات والسعودية والبحرين بمبادرات تشريعية وتنظيمية لتنظيم الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى قوانين حماية البيانات التي تشكل دعامة أساسية في ضمان خصوصية المستخدمين. تعتمد هذه التوجهات بشكل عام على تطوير البنية التحتية الرقمية مع توفير حماية قانونية تنظم إصدار وإدارة الهويات الرقمية، وتحدد مسؤوليات مزودي الخدمات الرقمية، إلا أن التحديات تبقى قائمة فيما يتعلق بالتكامل بين الأنظمة العربية وغياب تشريعات موحدة أو هيئات إقليمية مختصة تنسق هذا المجال.

أما العراق، فيواجه تحديات كبيرة في هذا السياق، إذ أن الإطار القانوني الخاص بالهوية الرقمية ما زال محدودًا إلى حد كبير. يعتمد العراق بشكل أساسي على قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، الذي يمثل الخطوة الأولى نحو تنظيم المعاملات الإلكترونية والاعتراف بالتوقيعات الرقمية، ولكنه لا يغطي بشكل كافٍ الجوانب المتعلقة بالهوية الرقمية بشكل شامل، كما يغيب فيه تنظيم متكامل لحماية البيانات الشخصية التي تُعتبر مكونًا جوهريًا للهوية الرقمية. إضافة إلى ذلك، يعاني العراق من نقص في البنية التحتية التكنولوجية وقلة التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، مما يحد من فعالية تطبيق الهوية الرقمية وتطويرها بشكل يواكب التوجهات العالمية [13].

ومع ذلك، هناك وعي متزايد بأهمية تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للهوية الرقمية في العراق، من خلال المبادرات الحكومية والخاصة التي تسعى لوضع استراتيجيات للتحول الرقمي تتضمن تطوير التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وإنشاء هيئات مركزية لإدارة الهوية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني. ويُعتبر تبني أفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من التجارب العربية والإقليمية، ضرورة ملحة لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وضمان توفير هوية رقمية آمنة وموثوقة للمواطنين والمؤسسات في العراق [14].

بالتالي، يمثل التحدي الأساسي للعراق هو تحديث التشريعات الحالية وإصدار قوانين شاملة ومتطورة تتناول الجوانب التقنية والقانونية للهوية الرقمية، مع التركيز على حماية الخصوصية وحقوق المستخدمين، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للاستفادة من الخبرات والتقنيات المتقدمة، مما يسهم في تسريع التحول الرقمي وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية العراقية

المبحث الثاني

التأثيرات القانونية والاقتصادية للهوية الرقمية في التبادلات العابرة للحدود

أدى التقدم التكنولوجي المتسارع في العصر الرقمي إلى إحداث تحولات جذرية في البنية التقليدية للمعاملات الاقتصادية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وفي خضم هذه التحولات، برزت الهوية الرقمية القانونية كأداة محورية في إعادة تشكيل طرق التحقق من الأشخاص والكيانات عبر الوسائل الإلكترونية، لاسيما في بيئة المعاملات العابرة للحدود، التي تتسم بالتعقيد والتنوع التشريعي وتباين الأنظمة القانونية.

فالهوية القانونية الرقمية تعد مدخلاً أساسياً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، إذ تسهم في توحيد معايير التحقق، وتُسهل تبادل الخدمات والسلع عبر المنصات الرقمية، مما يعزز من فعالية الأسواق الدولية ويُقلل من التكاليف القانونية والإدارية. ومن هذا المنطلق، يستدعي الأمر دراسة مدى دور الهوية القانونية الرقمية في تسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية، باعتبارها أحد المداخل الحديثة لتفعيل التحول الرقمي في التجارة والقانون معاً، لا سيّما في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

إلا أن استخدام الهوية الرقمية في المعاملات العابرة للحدود لا يخلو من تحديات قانونية، سواء من حيث الاعتراف المتبادل بين الدول، أو من زاوية حماية البيانات الشخصية، أو ما يرتبط بمخاطر التزوير والانتحال. وهو ما يُثير تساؤلات عدة حول مدى كفاية الإطار القانوني الدولي القائم لتنظيم هذا الاستخدام وضمان موثوقيته وشرعيته.

وبناءً على ما تقدم، فإن هذا المبحث سينقسم إلى مطلبين رئيسيين:

يُعنى أولهما ببيان دور الهوية القانونية الرقمية في تسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية، بينما يتناول ثانيهما التحديات القانونية التي تواجه استخدام الهوية الرقمية في السياق العابر للحدود.

المطلب الأول

دور الهوية القانونية الرقمية في تسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية

في ظل تصاعد وتيرة الرقمنة والانفتاح العالمي للأسواق، أضحت الحاجة إلى أدوات قانونية وتقنية تسهم في تبسيط الإجراءات وتحقيق السرعة والموثوقية في المعاملات الاقتصادية عبر الحدود أمرًا لا غنى عنه. وتُعد الهوية القانونية الرقمية من أبرز تلك الأدوات، إذ تمثل نقطة التقاء بين التكنولوجيا الحديثة والإطار القانوني، بما يضمن التحقق من هوية الأطراف المتعاملة على نحو موثوق وآمن، دون الحاجة للحضور المادي أو المستندات الورقية التقليدية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

لقد فرض الواقع الاقتصادي الرقمي معطيات جديدة تستلزم وجود وسيلة قانونية رقمية تضمن سلامة التعاملات وتقلل من التكاليف الزمنية والمادية، خاصة في العقود والمعاملات التي تتم عن بُعد بين أطراف في دول مختلفة. ومن هنا، فإن الهوية الرقمية تُعد أداة فاعلة في تعزيز الثقة، وتسريع وتيرة المعاملات، وإزالة كثير من العوائق الإجرائية التي كانت تحول دون إتمام التبادلات الدولية بسلاسة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتعين النظر إلى هذا الدور من زاويتين تكشفان عن مدى فعالية الهوية الرقمية في السياق الاقتصادي الدولي؛ الأولى تتعلق باستخدام الهوية الرقمية كوسيلة لتسهيل العقود الإلكترونية عبر الحدود، والثانية ترتبط بتأثير هذه الهوية في تسريع وتسوية المعاملات التجارية الدولية.

الفرع الأول

الهوية الرقمية كوسيلة لتسهيل العقود الإلكترونية عبر الحدود

أدى التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تحوّل جذري في كيفية إبرام العقود، إذ باتت العقود الإلكترونية، لاسيما العابرة للحدود، أحد الأشكال الشائعة في التجارة الدولية. وفي هذا السياق، تبرز الهوية القانونية الرقمية كأداة محورية تسهم في تسهيل هذه العقود من خلال تمكين التحقق الإلكتروني من شخصية الأطراف المتعاقدة، بما يحقق ذات الأهداف التي كان يحققها التوقيع اليدوي والإثبات الورقي في العقود التقليدية [15].

فالهوية الرقمية تُتيح إمكانية التأكد من هوية الأطراف إلكترونيًا، وهو ما يرفع من مستوى الثقة في التعاملات، خاصة حينما تكون الأطراف في ولايات قضائية مختلفة، تخضع لقوانين متنوعة. كما أن هذه الهوية تُعد أحد المكونات الأساسية في البنية التحتية للمصادقة الإلكترونية (Public Key Infrastructure – PKI)، والتي يعتمد عليها في التوقيعات الرقمية المعترف بها قانونًا في العديد من الدول [16].

وتتجلى أهمية الهوية الرقمية على وجه الخصوص في العقود التي تتطلب درجة عالية من الأمان والمطابقة القانونية، مثل عقود التوريد الدولية أو الصفقات البنكية العابرة للحدود، إذ تضمن أن كل طرف متعاقد يمثل نفسه قانونيًا، وأن البيانات المتبادلة تتم عبر قنوات مؤمنة ومعتمدة. وهو ما يسهم في تقليل النزاعات المتعلقة بالانتحال أو التزوير، ويوفر بيئة قانونية أكثر استقرارًا وشفافية [17].

وقد سارعت العديد من الأنظمة القانونية إلى الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، كما هو الحال في تنظيم الاتحاد الأوروبي من خلال لائحة eIDAS (Regulation (EU) No 910/2014)، التي أرست قواعد موحدة بشأن تحديد الهوية الإلكترونية وخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية في السوق الأوروبية. كما أن قانون التوقيعات

الإلكترونية الأمريكي (E-SIGN Act) الصادر سنة 2000 يعترف بصلاحية العقود المبرمة إلكترونيًا، متى ما تم التحقق من هوية الأطراف باستخدام وسائل إلكترونية موثوقة [18].

وبالتالي، فإن الهوية الرقمية تُعد ركيزة أساسية في إتمام العقود الإلكترونية عبر الحدود، لما توفره من موثوقية، أمان قانوني، وقدرة على تجاوز القيود المادية التي كانت تعترض طريق التبادل الدولي التقليدي.

الفرع الثاني

أثر الهوية الرقمية في تسريع وتسوية المعاملات التجارية الدولية

تُمثل الهوية الرقمية أحد المكونات الأساسية في منظومة التحول الرقمي القانوني، لما لها من دور فعّال في تسريع وتسهيل المعاملات التجارية، خاصة تلك التي تتم بين أطراف في دول مختلفة. فهي تتيح التحقق الفوري من هوية الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وتؤمن تبادل المعلومات والبيانات اللازمة لإبرام العقود وتنفيذها، فضلاً عن دورها المحوري في تسوية النزاعات الناشئة عن هذه المعاملات بوسائل إلكترونية حديثة [19].

في السياق العراقي، لا يزال الإطار القانوني المنظم للهوية الرقمية في طور النمو، إذ لم يصدر حتى الآن قانون شامل خاص بالهوية الرقمية أو بالتوقيع الإلكتروني، رغم وجود إشارات تشريعية متناثرة في بعض القوانين مثل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، الذي يشكل خطوة مهمة نحو الاعتراف القانوني بالوسائل الرقمية، وإن كان لا يزال بحاجة إلى تطوير فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل عبر الحدود والمعايير الفنية للهوية الرقمية [20].

وقد بيّن هذا القانون في مادته الثانية تعريف التوقيع الإلكتروني وشرطه في الإثبات، لكنه لم يتوسع في تنظيم البنية التحتية للهوية الرقمية أو ربطها بنظام هوية موحد معتمد قانونًا لإجراء المعاملات التجارية الدولية. كما أن العراق لم يُبرم حتى الآن اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية مع دول أخرى، ما يعيق سرعة تنفيذ بعض المعاملات الدولية [21:ص84].

في المقابل، نجد أن بعض الأنظمة القانونية المقارنة، مثل الاتحاد الأوروبي من خلال لائحة eIDAS، قد أنشأت نظامًا موحدًا للاعتراف بالهويات الرقمية عبر الدول الأعضاء، مما سمح بتسريع التبادل التجاري وتبسيط الإجراءات عبر الحدود من خلال الاعتماد المتبادل على وسائل التحقق الرقمية. كما اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة نظام "الهوية الرقمية الموحدة" (UAE Pass) الذي يتيح إجراء المعاملات القانونية والتجارية إلكترونيًا داخل الدولة ومع الخارج، مما أدى إلى تقليص الوقت والكلفة في إبرام وتسوية العقود [22].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

أما على صعيد تسوية المنازعات، فإن الهوية الرقمية تُعد أداة رئيسية لتسهيل اللجوء إلى أنظمة التحكيم الإلكتروني ومنصات التسوية الرقمية، والتي تتطلب تحققاً رقمياً من هوية الأطراف قبل مباشرة الإجراءات. كما تسهم في تعزيز موثوقية الأدلة الرقمية أمام الهيئات القضائية والتحكيمية.

إن اعتماد الهوية الرقمية في المعاملات التجارية الدولية من شأنه أن يحقق عدة فوائد: تقليل زمن التفاوض والتوثيق، تبسيط إجراءات الدفع والتحويل، تمكين الأطراف من الوصول إلى العدالة الرقمية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المتعاملين في بيئة إلكترونية. وهو ما يستدعي من المشرّع العراقي أن يعيد النظر في الإطار القانوني القائم، ويوسّع نطاق الاعتراف بالهوية الرقمية ضمن منظومة متكاملة للتعاملات التجارية العابرة للحدود [23].

المطلب الثاني

التحديات القانونية التي تواجه استخدام الهوية الرقمية بين الدول

مع التوسع المتزايد في استخدام الهوية الرقمية في السياقات التجارية والقانونية، برزت إشكاليات قانونية معقدة تحد من فعالية هذه الهوية في البيئات العابرة للحدود. فعلى الرغم من أن الهوية الرقمية تسهم في تسريع الإجراءات وتسهيل التحقق الإلكتروني بين الأطراف، إلا أن بنيتها القانونية لا تزال تخضع لسلطة الأنظمة الوطنية، مما يخلق فجوات تنظيمية تعرقل تحقيق التكامل الرقمي الدولي.

وتُعد التحديات القانونية في هذا المجال متعددة الأبعاد، إذ لا ترتبط فقط بالبنية التقنية للهوية الرقمية، بل تشمل أيضًا مدى الاعتراف القانوني المتبادل بها، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد في الفضاء الإلكتروني، ولا سيما حق الخصوصية وحماية البيانات. وقد كشفت الممارسات الدولية عن غياب إطار قانوني موحد أو معايير عالمية معتمدة تُنظم تبادل أو اعتماد الهويات الرقمية بين الدول، ما يؤدي إلى حالة من التشتت القانوني تعيق حركة التبادلات الدولية المعتمدة على الهوية الرقمية.

من جهة أخرى، فإن استخدام الهوية الرقمية في بيئة رقمية عالمية مترابطة يُثير تساؤلات حادة بشأن حماية البيانات الشخصية والرقابة على المعلومات، خاصة عندما تُدار الهوية الرقمية من قبل كيانات خاصة أو من خلال منصات تقنية تتجاوز نطاق السيادة القانونية للدول. وهو ما يستدعي توافقًا دوليًا لضمان عدم الإضرار بمصالح الأفراد، ولاسيما في ظل تباين المعايير القانونية والأخلاقية المتعلقة بالخصوصية من دولة إلى أخرى.

وانطلاقًا من هذه الإشكاليات، يُمكن تناول هذه التحديات من خلال محورين رئيسيين: الأول يتناول مشكلة الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين الدول، أما الثاني فيُسلّط الضوء على إشكالية حماية البيانات والخصوصية في البيئة الرقمية العالمية.

الفرع الأول

مشكلة الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين الدول

يشكّل الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين الدول أحد أبرز التحديات القانونية التي تعيق فعالية استخدامها في المعاملات الدولية. فعلى الرغم من أن الهوية الرقمية باتت أداة رئيسية في إثبات الشخصية في البيئات الإلكترونية، إلا أن حدودها القانونية تظل مرهونة بالسيادة الوطنية لكل دولة، ما يؤدي إلى تباين في الأنظمة والمعايير المطبقة، ويجعل من الاعتراف العابر للحدود أمراً غير مضمون [24].

في السياق العراقي، لا يتضمن قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 أي نصوص صريحة تنظم مسألة الاعتراف بالهويات الرقمية الصادرة من دول أخرى أو من مزوّدي خدمات خارجيين. ورغم أن القانون يُقر بمبدأ التوقيع الإلكتروني ويمنح له حجية قانونية، إلا أن هذه الحجية تظل مقيدة بوجود تنظيم إداري وتقني داخلي دون امتدادات دولية واضحة، وهو ما يضعف فاعلية الهوية الرقمية العراقية عند استخدامها في البيئات التجارية الدولية [25].

ويُعد غياب اتفاقيات ثنائية أو إقليمية تنظم الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين العراق ودول أخرى أحد الأسباب الرئيسة لهذا القصور. فلا توجد حالياً أُطر تعاقدية تنص على التكافؤ القانوني بين نظم التحقق الرقمية، ولا على المعايير التقنية والأمنية التي تضمن الثقة القانونية المتبادلة بين الجهات المصدِّرة والجهات المستقبِلة للهوية الرقمية [26:ص24].

في المقابل، تبنّى الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً من خلال لائحة eIDAS رقم 910 لسنة 2014، التي أرست مبدأ الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين الدول الأعضاء، عبر تصنيف مستويات الثقة وتوحيد معايير الأمن والتوثيق. وبهذا، أصبح بإمكان مواطني دولة عضو في الاتحاد استخدام هويتهم الرقمية في أي دولة عضو أخرى لإجراء معاملات قانونية أو إدارية، مما عزّز من حرية انتقال الأشخاص والخدمات في الفضاء الرقمي الأوروبي [27].

كما أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات للاعتراف بالهويات الرقمية في إطار إقليمي، وذلك عبر التعاون ضمن مجلس التعاون الخليجي لتطوير معايير موحّدة، في حين انضمت سنغافورة وأستراليا إلى برامج دولية لتبادل الاعتراف الرقمي عبر منصات موثوقة ومعايير شفافة.

من الناحية القانونية، يتطلب تحقيق الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية توافر ثلاثة شروط رئيسية: وجود إطار تشريعي واضح في كل دولة يعترف بالهوية الرقمية، اعتماد معايير فنية متوافقة دولياً، وإبرام اتفاقيات أو مذكرات تفاهم

لتنظيم العلاقات القانونية والتقنية بين الدول. وبدون هذه الركائز، تظل الهوية الرقمية محصورة في نطاقها الوطني، غير قادرة على أداء وظيفتها في البيئات الرقمية العابرة للحدود [28].

ولذلك، فإن على المشرّع العراقي أن يُعيد النظر في الإطار القانوني الحالي، من خلال إدراج نصوص تتيح الاعتراف بهويات رقمية أجنبية وفقاً لمعايير محددة، والمبادرة إلى الانضمام لاتفاقيات أو برامج تعاون إقليمي ودولي في هذا المجال.

الفرع الثاني

إشكالية حماية البيانات والخصوصية في البيئة الرقمية العالمية

تُعد حماية البيانات الشخصية والخصوصية من أبرز التحديات القانونية التي تواجه استخدام الهوية الرقمية في البيئة الرقمية العالمية، لا سيّما في ظل الاعتماد المتزايد على المنصات الإلكترونية والأنظمة السحابية التي تتجاوز النطاق الجغرافي التقليدي لسيادة الدولة. فالهوية الرقمية، بحكم طبيعتها التقنية، تقوم على تجميع ومعالجة كميات ضخمة من البيانات الشخصية، مما يجعلها عُرضة لمخاطر أمنية وتدخلات غير مشروعة ما لم تكن محمية بإطار قانوني صارم وشامل [29].

في القانون العراقي، لا يوجد حتى الآن تشريع مستقل ومتكامل يُنظّم حماية البيانات الشخصية. وقد وردت بعض الإشارات المقتضبة إلى حماية المعلومات والخصوصية في قوانين متعددة، مثل قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، الذي نص في بعض مواده على ضرورة حماية المعلومات الإلكترونية وسريتها، غير أن تلك النصوص تبقى عامة وغير كافية لإنشاء منظومة قانونية فعالة لحماية البيانات في سياق الهوية الرقمية

وقد أظهرت الحاجة إلى تنظيم قانوني واضح ومواكب للتطورات الرقمية في العراق، خاصة مع تنامي استخدام تطبيقات الهوية الرقمية في قطاعات مثل البنوك، التجارة الإلكترونية، والصحة، وكلها مجالات تستلزم معايير دقيقة لحماية خصوصية الأفراد وحقوقهم الرقمية [30].

على النقيض من ذلك، نجد أن التشريعات المقارنة قد خطت خطوات متقدمة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) لسنة 2016، والتي تُعد من أكثر الأنظمة القانونية شمولاً في مجال حماية البيانات. وتُلزم اللائحة جميع المؤسسات – بما في ذلك خارج الاتحاد الأوروبي – بالامتثال لمعايير صارمة تتعلق بجمع البيانات، شفافيتها، أمنها، وحصول الأفراد على حقوق واسعة مثل "الحق في النسيان" و"الحق في الوصول إلى البيانات" [31].

كما تبنّت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 قانونًا اتحاديًا لحماية البيانات الشخصية، استند إلى معايير دولية، ومنح الهيئة العامة لحماية البيانات صلاحيات واسعة في مراقبة الالتزام القانوني وتطبيق العقوبات. كما أطلقت العديد من الدول مثل سنغافورة وكندا أطرًا تشريعية مرنة تُوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الاقتصاد الرقمي [32].

إن التحدي في البيئة الرقمية العالمية لا يقتصر على حماية البيانات داخل الحدود الوطنية، بل يشمل كذلك قدرة الدول على فرض رقابة فعالة على تدفق البيانات عبر الحدود، ومنع استخدامها من قبل جهات أجنبية دون موافقة، وهو ما يتطلب وجود آليات قانونية للتعاون الدولي وتحديد المسؤولية القانونية بين مزودي الخدمات الرقمية [33].

وعليه، فإن غياب قانون لحماية البيانات في العراق، إلى جانب عدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، يُمثل نقطة ضعف حقيقية في دعم مشروع الهوية الرقمية وتطبيقها بشكل آمن في المعاملات الدولية. ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة إلى إصدار قانون وطني لحماية البيانات الشخصية يتماشى مع المعايير الدولية، ويُحدد حقوق الأفراد وواجبات الجهات الحافظة للبيانات، مع إرساء آلية رقابية مستقلة [34].

الخاتمة

أدى التوسع في استخدام الهوية القانونية الرقمية إلى إعادة تشكيل بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال تسهيل المعاملات العابرة للحدود، وتقليص الحواجز الزمانية والمكانية، وتوفير آليات تحقق موثوقة في البيئات الرقمية. غير أن هذا التوسع اصطدم بجملة من التحديات القانونية، كان أبرزها ضعف التنسيق التشريعي بين الدول، وتفاوت أنظمة حماية البيانات، وانعدام الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية، وهو ما يستدعي وقفة تحليلية لمعالجة الآثار المترتبة على هذه التحولات الرقمية.

أولاً: النتائج

1. الهوية القانونية الرقمية أصبحت عنصراً حاسماً في إنجاح التبادل التجاري الدولي، إذ تُسهم في تسريع إبرام العقود، وتُقلل من التكلفة القانونية والإجرائية للمعاملات العابرة للحدود.

2. النظام القانوني العراقي لا يزال متأخرًا نسبيًا في ميدان تنظيم الهوية الرقمية، سواء من حيث الاعتراف القانوني بها على المستوى الدولي أو من حيث تنظيم البنية المؤسسية المشغّلة لها داخلياً.

3. غياب الاعتراف المتبادل بين الدول بالهويات الرقمية يشكّل عقبة جوهرية في طريق تكامل الأسواق الرقمية، مما يحدّ من فعالية الهوية الرقمية في البيئات العابرة للحدود.

4. إشكالية حماية البيانات والخصوصية لا تزال قائمة في أغلب الأنظمة الوطنية، بما في ذلك العراق، نتيجة غياب تشريعات متخصصة، وهو ما يعرّض الأفراد والمؤسسات لمخاطر الاستغلال غير المشروع للمعلومات.

5. القوانين المقارنة (مثل GDPR وeIDAS) أثبتت قدرة أكبر على مواكبة التحديات الرقمية، من خلال إرساء نظم شاملة لحماية البيانات والاعتراف بالهويات الرقمية وفق معايير موحدة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إصدار تشريع وطني شامل في العراق يُنظّم الهوية القانونية الرقمية من جميع جوانبها، ويُحدد شروط استخدامها، ويوفّر حماية قانونية للبيانات المرتبطة بها، ويعالج مسألة الاعتراف المتبادل.

2. الانضمام إلى الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بالهوية الرقمية، مثل اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية، والمعايير الأوروبية الخاصة بالمصادقة الإلكترونية (eIDAS).

3. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية البيانات تتولى الرقابة والإشراف على استخدام البيانات الشخصية في إطار الهوية الرقمية، بما ينسجم مع الممارسات الدولية الحديثة.

4. تشجيع التعاون الإقليمي والدولي بين الدول لتبادل الخبرات الفنية والتشريعية، وإبرام مذكرات تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية.

5. تعزيز الوعي القانوني والتقني لدى القطاعين العام والخاص بأهمية الهوية الرقمية وآليات استخدامها الآمن، بما يضمن توسيع الاعتماد عليها في المعاملات التجارية الدولية.

قائمة المصادر

1. علي حسن السعيدي، "الهوية الرقمية والتحديات القانونية في البيئة الالكترونية"، *مجلة القانون المقارن*، جامعة بغداد، 2021.
2. قانون حماية البيانات الشخصية في الامارات العربية المتحدة UAE PASS 2021 – الموقع الرسمي للهوية الرقمية في الإمارات
3. قانون الخدمات الرقمية الفرنسي – وزارة الاقتصاد الفرنسية اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR – الاتحاد الأوروبي
4. الهيئة الوطنية لإدارة الهوية الرقمية، جمهورية استونيا، منشور على الموقع www.eesti.ee
5. مروة نور الدين، "الإطار القانوني للهوية الرقمية دراسة مقارنة"، *المجلة العراقية للقانون الرقمي*، 2023.
6. Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services (eIDAS)

7. European Commission, "eIDAS Regulation: Electronic identification and trust services"
8. Suryanto, Agus, "The impact of eIDAS on cross-border digital transactions," International Journal of Cyber Law, 2019
9. General Data Protection Regulation (GDPR), EU Regulation 2016/679
10. European Union Agency for Cybersecurity (ENISA) reports on eIDAS implementation
11. Lemos, Ricardo, "Legal and technical aspects of eIDAS and digital identity in Europe," Journal of Digital Law, 2020
12. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) – الاتحاد الأوروبي
13. قانون حماية البيانات الشخصية في الإمارات العربية المتحدة 2021 وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات العراقية، خطط واستراتيجيات التحول الرقمي
14. المركز العربي للأمن السيبراني والدراسات القانونية، دراسات حول الهوية الرقمية في العالم العربي 2023
15. Regulation (EU) No 910/2014 of the European Parliament and of the Council (eIDAS).
16. U.S. Electronic Signatures in Global and National Commerce Act (E-SIGN Act), 15 U.S.C. § 7001 et seq.
17. Gensler, H. (2021). Digital Identity and Cross-Border Transactions. International Journal of Law and Information Technology.
18. OECD (2020). Digital Identity Management – Key Challenges and Policy Considerations.
19. Regulation (EU) No 910/2014 (eIDAS) on electronic identification and trust services.
20. UAE Digital Government, UAE Pass Platform.(2024)
21. عبد الحميد الجبوري، "الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني في القانون العراقي والمقارن"، *مجلة القانون والاقتصاد*، العدد 41، جامعة بغداد، 2023.
22. UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce, 1996.
23. OECD (2020), Digital Transformation in Cross-Border Trade.
24. Regulation (EU) No 910/2014 of the European Parliament and of the Council on electronic identification and trust services for electronic transactions (eIDAS).
25. وزارة الاقتصاد الرقمي، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير "الهوية الرقمية الإماراتية"، 2023.
26. إياد الجبوري، "التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في القانون العراقي والمقارن"، *مجلة العلوم القانونية*، جامعة بغداد، العدد 54، 2022.
27. OECD (2020), Cross-Border Recognition of Digital Identity.
28. UNCITRAL, Model Law on Electronic Signatures, 2001
29. اللائحة العامة لحماية البيانات 2016/679 (GDPR) - Regulation (EU).
30. Personal Data Protection Act (PDPA), Singapore, 2012
31. سامي الموسوي، "الهوية الرقمية وحماية الخصوصية في القانون العراقي والمقارن"، *مجلة البحوث القانونية*، جامعة الكوفة، العدد 28، 2023.
32. UNCTAD, Data Protection and Privacy Legislation Worldwide, 2023.
33. القانون الاتحادي الإماراتي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية.
34. OECD (2022), Digital Identity and Privacy: Policy Approaches.